المجلة
العربية
مجلة الثقافة العربية
390

- روايات الجاسوسية
تقارير استخباراتية
- برسبولس..
معاناة مرجان الكرتونية

الموسيقى العربية.. البحث عن المفقود

بحيرة ساوة علامة البشارة بمولد خير الخلق

تعقيباً على منصور القطري

هل سنكون شركاء في صناعة مستقبل الإنسانية؟

محمود سلامة
- مصر -

عطفاً على الأرقام الحقيقية والمفجعة لواقع الأمة والتي نشرت في مقدمة مقالة «الاهتمام بالمستقبل..عوضاً عن قراءة الأبراج» للدكتور منصور القطري.. في المجلة العربية العدد (388)- جمادى الأولى 1430هـ. فقد حصل 180 عالماً يهودياً على جائزة نوبل من 14 مليوناً بينما حصل المليار ونصف مسلم على ثلاث جوائز فقط. وقد بَين الكاتب الكريم مدى افتقار الدراسات المستقبلية العربية وعدم الاهتمام بها واستبدالها بالخرافات والأوهام كالأبراج، وركز في معالجته للأسباب والحلول لمشكلة غياب الدراسات المستقبلية وعلوم المستقبل للعالمين العربي والإسلامي على مسؤولية الدولة ومسؤولية الأسرة العربية والإسلامية!

في ضوء التغيير السريع في المجتمعات المعاصرة، دأبت الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية، وخاصة في الغرب على محاولة تطوير قدراتها في معرفة مستقبل الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى المجالات التقنية بشكل علمي. وأصبح حقل علم «الدراسات المستقبلية» في الدول المتقدمة وجامعاتها ومؤسساتها جزءاً من عمليات صنع القرارات الاستراتيجية. إن ثلثي الدراسات المستقبلية تقوم بها المؤسسات العسكرية والشركات المتعددة الجنسية، كما أن 97% من الإنفاق على هذه الدراسات يتم في الدول المتقدمة، بينما ينفق العالم الثالث 3% فقط. أما في العالم العربي فإن «الدراسات المستقبلية» حقل يتميز بضعف الاهتمام فيه بالإضافة إلى الشكل غير العلمي.

وأول من أطلق تسمية علم المستقبل هو الكاتب الألماني «أوسيب فلخينهايم» على عملية التنبؤ باستخدام النماذج الرياضية، ويعتمد هذا العلم أساسًا على مجموعة إحصائية هائلة، تمتدّ لعشرات السنين قبل إجراء الدراسة المستقبلية، وتشمل الإحصاءات كل المجالات التي تحاول الدراسة المستقبلية

تحليلها، للوصول إلى تنبؤ علمي واضح في هذا المجال. وقد كانت معظم الدراسات المستقبلية تنتهي بنهاية القرن العشرين، فلما بدت تلك النهاية وشيكة امتدت الدراسات إلى عشرات الأعوام الأخرى التالية.

وقد أشار ألفن توفلر (رجل المستقبليات المعروف) في مطلع السبعينيات إلى ما يعرف بالموجة الثالثة، أو التحول نحو عالم المعرفة والمعلومات، وانتهاء العصر الصناعي، وأثار العديد من القضايا كان على رأسها التحول نحو ما يعرف بالاقتصاد الرقمي.

وأثارت العديد من المؤسسات والمعاهد المتخصصة في الدراسات المستقبلية ما يعرف بقضايا رسم سيناريوهات للمستقبل سواء على المستوى الدولي أو على مستوى محلي، وكذلك الحال على مستوى المؤسسات العملاقة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية والسياسية ولعله من نافلة القول الادعاء بأهمية ما أصدرته كل من الحكومة الماليزية وبعض الحكومات الغربية حين أشارت لسيناريوهات مستقبل كل دولة خلال العشرين أو الخمسة والعشرين عاماً القادمة.

إن أهمية التعرف على أسس قياس مستقبل الدولة، أو المنظمة بناء على المعطيات الاقتصادية والتنظيمية والبيئة والتطورات السابقة، كل ذلك يؤشر لمنهج جديد في التفكير لابد للمسؤولين عن التخطيط في العالم العربي سواء على مستوى الدولة أو الوزارة أو المؤسسة أو الشركة أن يكونوا على دراية ووعي كاملين به.

ويخلو الوطن العربي من المحيط إلى الخليج من مركز واحد متخصص في الدراسات المستقبلية الاستراتيجية في أي شأن من الشؤون، التي تعتمد على نمط التفكير الاستراتيجي الذي يتوقع التغيرات الجذرية الحالية والمستقبلية وتأثيراتها في تطور البرنامج أو المشروع المطلوب تحقيقه على مدى فترة زمنية يتم تحديدها على أساس علاقتها بالماضي والحاضر، حتى في التنمية، التي يكثر القادة العرب الحديث عنها مؤخراً تحت بند التنمية المستدامة، فهي تسير من دون خطط استراتيجية فتكون نتائجها باستمرار دون توقع الشعوب، لما تعترض مسيرتها من كبوات مستدامة تؤدي لتخلفها عن العصر وبالتالي إلى هدر وضياع الثروات العربية. فوضع الخطط والرؤية المستقبلية وعدم الانتظار السلبي للأحداث حتى تقع، يساهم في تقليص احتمالات خسائر المستقبل إلى أبعد تقدير.

لذا يجب إعطاء الدراسات المستقبلية مزيداً من الاهتمام، يجب بناء الخطط المستقبلية وفق دراسات علمية مستقبلية تراعي كل التطورات التي يشهدها المجتمع. فلو لم تبادر الأمة إلى صنع مستقبلها فسوف ينشأ فراغ. والنتيجة أن يسارع أصحاب المصلحة إلى ملء هذا الفراغ وذلك من طبيعة الأشياء. ومن ثم فإنهم سيصنعون لتلك الأمة مستقبلها، ولكن على هواهم وحسبما تقضي به مصالحهم وليس مبادئهم التي يعلنونها بشكل ظاهري.